



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي
الفوج: 01

بحث حول:

التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية

إشراف الأستاذة(ة):

- د. روفيا ضيف

إعداد الطلبة:

- بورويس مليكة
- بن طاع الله شيماء
- جامع شيماء

السنة الجامعية 2024/2025

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي في البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي

المبحث الثاني: قوائم المالية في البنوك التجارية

المطلب الأول: تعريف قوائم المالية في البنوك التجارية

المطلب الثاني: أنواع قوائم المالية في البنوك التجارية

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

المطلب الرابع: مستويات تحليل القوائم المالية

المبحث الثالث: استخدامات تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية

المطلب الأول: تقييم الأداء

المطلب الثاني: التعثر المالي

المطلب الثالث: تقييم المخاطر

المطلب الرابع: منح الائتمان

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الأدوات المالية التي تعطي حلول لمختلف المشاكل التي تواجه المركز المالي للمؤسسات، فهو تحسين أدائها المالي وبلوغ المستويات المرغوبة وذلك لا يكون إلا على يد محلل متمكن، حيث ان استخدام أدوات التحليل المالي لا يتطلب الا قدرا كافيا من الخبرة والمعرفة بالنتائج المتحصل عليها، لكن تفسير هذه النتائج ومقارنتها بما ترغب المؤسسة الوصول اليه ليس بالأمر الهين لذا يجب على المدير المالي الالمام بجميع جوانب التحليل وادواته وربطه بالأهداف المسطرة.

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية الركيزة الأساسية للبنوك في سعيها نحو أهدافها والوصول الى نتائج تعطي إجابات للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي، والأهم من ذلك أنه وسيلة فعالة لتحسين وتقييم أدائها وذلك لا يكون الا إذا تم استخدامه بالطريقة الصحيحة.

الإشكالية الرئيسية:

ما هو التحليل المالي والقوائم المالية واستخدامات هذه القوائم في البنوك التجارية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو التحليل المالي وأهميته
- ماهي القوائم المالية وانواعها ومستوياتها
- ماهي أهمية تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية

أهمية الدراسة:

يعد التحليل المالي في البنوك التجارية من الأدوات الأساسية التي تساهم في تعزيز الأداء المالي والاستراتيجيات البنك

أهداف الدراسة

- التعرف على القوائم المالية وانواعه

- التعرف على أهمية واهداف التحليل المالي
- التعرف على نسب القوائم المالية في البنوك التجارية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي في البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

نشأة التحليل المالي:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملة الإنتاجية سعياً وراء الأرباح وموفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، تحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها، قوة مركزها المالي نتيجة أعمالها.

تعريف التحليل المالي:

- هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد.
- التحليل المالي هو عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية.¹
- عرف بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاطات، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، الطبعة 2 دار المريخ للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009،

للوحدة، باستخدام أساليب وأدوات رياضية واحصائية للحصول على دلالات - ومؤشرات إضافية، تساعد في تقييم الأداء الحالي للمشروع واستشراف الوضع المستقبلي له.¹

بشكل عام نعرف التحليل المالي بأنه عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول مشروع من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى وذلك يكون باستخدام أساليب وأدوات رياضية واحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد على تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على أساليب متنوعة فالتحليل المالي يمكن ان يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة او بواسطة أطراف خارجية من هنا يمكن تصنيف التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي:

- التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بالعمل:

ينقسم هذا التحليل الى:²

— التحليل المالي الداخلي: يقوم به الموظف او قسم او إدارة او مؤسسة بناء على تكليف من إدارة المؤسسة وغالباً ما يهدف التحليل المالي الداخلي الى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:

— تقييم أداء الوحدات الاقتصادية

— متابعة تنفيذ الخطط

¹ حسين حميد، نور عبد الرزاق، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 19، 2015، ص 111

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 34

— تحديد المركز الائتماني للمؤسسة على سبيل المثال لغرض الحصول على قروض من مؤسسات أخرى أو معرفة قدرة إدارة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها

— التحليل المالي الخارجي: هو التحليل التي تقوم به الأطراف خارج المؤسسة وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة مصالح حالية أو مستقبلية مع المؤسسة، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل واغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقترضين أو غير ذلك ويتم التحليل المالي بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

● التحليل من جهة الشمولية:

وينقسم هذا التحليل الى:¹

— التحليل المالي الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لمؤسسة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

— التحليل المالي الجزئي: غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من اجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة ما بالمؤسسة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو العسر المالي.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

تتمثل اهداف التحليل المالي فيما يلي:²

— تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية.

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 36

² خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2010،

— متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعية.

— بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة، قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمؤسسات القائمة والجديدة.

وهناك اهداف أخرى هي:¹

— تقييم النتائج المالية

— تعظيم قيمة ثروة المؤسسة بالنسبة لمالكيها والى تحقيق جملة من الأهداف المالية تتدرج كلها تحت هدفين أساسيين هما التوازن المالي والمردودية.

المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي:²

— يعتبر أحد أهم مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.

— يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة.

— يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.

— يساعد في التقييم تقييما شاملا.

— يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية

— تساعد النسب المالية والاحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات.

¹ وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الاثراء والمكتبة الجامعية الشارقة، الأردن، 2009، ص14

² وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 21

المبحث الثاني: قوائم المالية في البنوك التجارية

المطلب الأول: تعريف قوائم المالية في البنوك التجارية

هي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية للمؤسسة معينة هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه المؤسسة على المدى القصير والمدى البعيد.¹

وتشكل هذه القوائم في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتنقسم هذه المخرجات الى: قسم 1 قوائم مالية أساسية وهي قوائم يتعين على المؤسسات ان تقوم بإعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حيث تخدم أصحابها والمستفيدين، اما القسم 2 قوائم مكملة للقوائم الأساسية وهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسات بناء على ظروف معينة.²

المطلب الثاني: أنواع قوائم المالية في البنوك التجارية

الميزانية العمومية: ➤

تسمى أيضا بقائمة المركز المالي، وهي بيان يظهر الأصول والخصوم وحقوق ملكية الشركة في تاريخ محدد، تعد هذه القائمة أداة أساسية لتقييم الوضع المالي للشركة، حيث تعكس ما تمتلكه من موارد، وما عليها من التزامات بالإضافة الى حقوق المساهمين.³

خارج الميزانية: ➤

تشير الى الأصول والالتزامات التي لا تظهر في الميزانية العمومية مثل عقود الايجار التشغيلية او بعض التزامات الضمان.⁴

¹ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 169

² مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 28

³ عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسباتها، دار الاعصار العلمي لنشر، الأردن، 2016، ص 81

⁴ محمد عبد الله، المحاسبة المالية النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، 2023، ص 45

➤ جدول حسابات النتائج:

يسمى بقائمة حسابات الأرباح والخسائر وهو بيان يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أي تبين نتائج العمليات التي قامت بها وما حققت من أرباح وخسائر.¹

➤ جدول تدفقات الخزينة:

تمثل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الشركة خلال فترة زمنية معينة، مقسمة الى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية، تساعد هذه القائمة في تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية واستخدامها في تمويل أنشطتها وسداد التزاماتها.

➤ جدول حقوق الملكية:

تظهر تغيرات في حقوق المساهمين خلال فترة زمنية معينة، بما في ذلك الأرباح المحتجزة والتوزيعات والتغيرات الأخرى في رأس المال، تساعد في فهم كيفية تأثير العمليات المالية على حقوق المساهمين.

➤ الملاحق:

تعتبر جزءاً تكميلياً للقوائم المالية، حيث توفر معلومات إضافية تفصيلية حول البنود المذكورة في القوائم المالية، مثل السياسات المحاسبية المتبعة....²

¹ علي عباس، الإدارة المالية، دار الاثراء للتوزيع والنشر، الأردن، 2008، ص 39-40

² محمد عبد الله، المرجع سبق ذكره، ص 46-78

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

يعتبر تحليل القوائم المالية عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف الى تقويم المعلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات مالية أخرى، او هي عملية تفسير للقوائم المالية بهدف تشخيص أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والانحراف المحاسبي.¹

ويرى المحاسبون ان أفضل موضع يمكن ان يبدأ منه في عملية تحليل القوائم المالية هو تحديد مناطق العمليات الحرجة، ولوحظ ان البيانات المالية من وجهة نظر المحاسبة المالية هي في الأساس بيانات تاريخية تقوم بعرض أصول المؤسسة وخصومها في الميزانية وإيراداتها ومصروفاتها في قائمة حسابات النتائج هذه البيانات المالية تقيد بها حدث داخل المؤسسة خلال فترة محددة او عدة فترات.²

المطلب الرابع: مستويات تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث أساسية، يمكننا ان نوجزها فيما يلي:³

— على مستوى المؤسسة: حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات الضرورية والمتعلقة بالمؤسسة نفسها، من دراسة مدى ربحية المؤسسة وسيولتها وهيكلها التمويلي، كل ذلك يتم إنجازه بأشكال مختلفة، فإما ان يقوم بإجراء التحليل بالنسب او التحليل المقارن بين عدة سنوات.

— على مستوى القطاع: هو تحليل المؤسسة بهدف اعتبار القطاع مهم لما تنتمي اليه، ويتم تمثيله

¹ ايمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 135

² محمد عبد الخالق، المرجع السابق، ص 170

³ ايمن الشنطي وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص 135-136

تحليل القوائم المالية للمؤسسة ومقارنتها بقوائم مالية للمؤسسات أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم والنشاط، أو بواسطة المعيار الصناعي الخاص بالقطاع، وبالتالي الحكم على أداء المؤسسة والتعرف نقاط ضعفه وقوته.

— على المستوى العام: يشمل تحليل شامل لكل مؤسسة حيث يقوم بدراسة المؤسسة وظروفها الاقتصادية، وظروف القطاع الذي تنتمي إليه وقد أظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول.

المبحث الثالث: استخدامات تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية

المطلب الأول: تقييم الأداء

تعريف تقييم الاداء 1.

عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية هي عملية شاملة تستخدم فيها جميع المعاملات المحاسبية والقوائم المالية، لتتعرف على الوضعية المالية للبنك بالإضافة الى تحديد الطرق للتسيير الحسن والفعال في الموارد المتاحة لدى البنك.

وهو مجموعة الإجراءات والطرق التي تسعى الى حساب وقياس النتائج المتوصل اليها من طرف البنك وذلك باستخدام وسائل وأساليب متعددة. الامر الذي يساهم ويساعد في الوصول الى الحكم على فعالية أداء وكفاءة البنك.

ومن خصائص عملية تقييم الأداء:

— وجود اهداف محددة مسبقا.

— مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير.

— قياس الأداء الفعلي.

— اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات.

أهداف تقييم أداء البنوك التجارية: 2.

يهدف الى قياس مدى كفاءتها في استخدام المراد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من اهم أدوات تقييم الأداء، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء او درجة السوء فيه.¹

مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية: 3.

— مؤشرات الربحية:

— معدل العائد على اجمال الأصول (ROA): يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً امثلاً، أي يقيس كفاءة البنك في استخدام اجمالي اصوله. وبحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$ROA = \text{النتيجة الصافية} / \text{اجمالي الأصول}$$

— معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار اموال المالكين، ويمثل مقياساً للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى اليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين. وبحسب بالعلاقة التالية:

$$ROE = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

— هامش الربح: يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من اجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه وبحسب بالعلاقة:

$$\text{هامش الربح} = \text{الدخل الصافي} / \text{اجمالي الإيرادات}$$

¹ نعمان محصول، تقييم الأداء المالي للبنوك، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، الجزائر، 2013-2018، ص 123-124

— ربحية السهم (EPS): تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من صافي الذي يؤول الى حملة الأسهم العادية، إذ تشير الى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك، يحسب بالعلاقة التالية:

ربحية السهم = النتيجة / اجمالي عدد الأسهم العادية

— مؤشرات المديونية:

تقيس هذه النسب قدرة البنك على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الاجل، ومدى اعتماده على مصادر التمويل الخارجية في تمويل اصوله مقارنة بأمواله الخاصة.

وتمثل اهم النسب المالية فيما يلي:

— نسبة الديون الى اجمالي الأصول: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الديون الى اجمالي الأصول = اجمالي الديون / اجمالي الأصول

— نسبة الأصول الى حقوق الملكية: تحسب كالآتي:

نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي الديون / اجمالي حقوق الملكية

— نسبة الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية: تحسب بالعلاقة التالية

الديون طويلة الاجل / اجمالي حقوق الملكية

— نسبة الديون قصيرة الاجل الى اجمالي الأصول: تحسب بالعلاقة التالية

الديون قصيرة الاجل / اجمالي الأصول

— مؤشرات السيولة:

تقيس مدى قدرة البنك على تحويل اصوله الى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة، كما تعني أيضا مدى مقدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل، وتتمثل اهم المؤشرات في:

— نسبة التداول: تهدف الى قياس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها، كما تعتبر هذه النسبة كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية، وتحب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

— نسبة الأصول السائلة (النقدية) الى اجمالي الأصول: ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه انها تستثمر جزء كبير من أموالها في أصول سريعة للتحويل الى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة السيولة الأصول بالنسبة لمجموعها، وتحسب كالآتي:

الأصول السائلة/ اجمالي الأصول

— نسبة النقدية الى اجمالي الودائع: تقيس العلاقة بين النقد والودائع بالبنك، وتدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع وتحسب كالآتي:

النقدية/ مجموع الودائع

— نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع: تعكس قدرة الاستثمارات قصيرة الاجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعا، وتحسب ب:

الاستثمارات قصيرة الاجل/ مجموع الودائع

— مؤشرات كفاية راس المال:

وظائفه الأساسية تامين وامتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة الى انه يعتبر عنصر امان لدى المودعين، ومن اهم هذه النسب نذكر:

— نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول: تقيس العلاقة بين حقوق المساهمين الى اجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على راس ماله في تكوين الأصول، وتحسب كالآتي:

حقوق الملكية/ اجمالي الأصول

— نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع: تشير الى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، وتشير أيضا الى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد معها امان المودعين، وتحسب ب:

حقوق الملكية/ مجموع الودائع.¹

المطلب الثاني: التعثر المالي

تعريف التعثر المالي: 1.

يعبر عن وضعية فشل اقتصادي قد تكون مؤقتة ظرفية، او مستمر يؤدي الى العسر المالي والافلاس، أي انها حالة اختلال للنشاط الاقتصادي للشركة الأقل اثرا والأكثر حدوثا في حياتها.

هو عدم قدرة المصارف على الحفاظ على الاستقرار والاستمرار، وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير ما يؤدي لوقف نشاطه كمرحلة أخيرة من مراحل التعثر.

ومن أسباب التعثر المالي:

— تمويل جزء من الأصول الثابتة من المطلوبات المتداولة.

— عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.

— عدم استقرار المناخ الاستثماري.

— عدم كفاية راس المال للوفاء بكل متطلبات السيولة.²

¹ نعمان محصول، مرجع سبق ذكره، ص 124-126

² مزعاش سهي، محددات التعثر المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2022، ص 12

مؤشرات التعثر المالي في البنوك التجارية: 2.

تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:¹

— الربحية:

— القوة الارادية او العائد على الموجودات: يبين العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق العائد، ويعرف انه قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد.

القدرة الارادية = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

أي: القوة الارادية = صافي ربح العمليات / اجمالي الموجودات

العائد على الأصول = صافي الدخل / اجمالي الأصول

— العائد على حقوق الملكية: هو مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثماراتهم أموالهم لدى البنك وتحمله المخاطر.

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي

— السيولة:

— نسبة الرصيد النقدي: تعبر عن العلاقة بين ما يملكه المصرف من موارده سائلة وبين التزاماته المالية.

نسبة الرصيد النقدي = النقدية في الصندوق + النقدية في البنك المركزي + النقدية في بنوك أخرى / اجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى

¹ مزعاش سهي، مرجع سبق ذكره، ص 26-18

— نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي دون فوائد، وبنسبة معينة مما لديها من الودائع ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف الالتزام بها.

— نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع: تدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع، فهي تقيس مدى اعتماد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك.

نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع = الأصول السائلة / مجموع الودائع

— نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع: تعكس قدرة الاستثمارات قصيرة الاجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعا. وتحسب كالآتي:

الاستثمارات قصيرة الاجل / مجموع الودائع

— مؤشرات النشاط:

تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي انها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

— معدل دوران اجمالي الأصول: توضح عدد المرات التي تقوم فيها الأصول الى رقم الاعمال. ويحسب كالآتي:

رقم الاعمال / اجمالي الأصول

— معدل دوران الأصول الثابتة: يشير دوران الأصول غير جارية الى مدى كفاءة البنك في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الاعمال ويحسب ب:

رقم الاعمال / الأصول الثابتة

— معدل دوران الأصول المتداولة: يشير الى مدى كفاءة البنك في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الاعمال، ويحسب كالآتي:

رقم الاعمال/ الأصول المتداولة

— مؤشرات المردودية:

— المردودية المالية: تعكس العلاقة الموجودة بين نتيجة المشروع وامواله الخاصة، وهي تقيس مدى قدرة البنك على تقديم العائد الى أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، وتحسب ب:

النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

— نسبة الاحتياطي القانوني: (النقدية لدى البنك المركزي/ اجمالي الودائع + التزامات أخرى) $100 \times$

— نسبة السيولة القانونية: تشير الى قياس قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصارف في مختلف الظروف، وتحسب كالآتي:

النقدية في الصندوق+ النقدية لدى البنك المركزي+ النقدية لدى المصارف الأخرى+ أوراق تجارية+ ادونات الخزينة/ اجمالي الودائع+ اجمالي المبالغ المقرضة+ حوالات مستحقة الدفع+ صكوك وخطابات بالعملة المحلية لدى البنك المركزي

— نسبة توظيف الأموال: تشير الى قدرة المصارف الائتمانية وتحسب ب:

الاستثمارات ((القروض والسلف) / اجمالي الودائع) $100 \times$

— نسبة السيولة الحاضرة (نسبة الاحتياطيات الأولية): تشير الى حجم الاحتياطيات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزينة المصارف ولا تحقق أي عوائد للبنوك، قدرة هذه الاحتياطيات على سد الاحتياطيات تحت الطلب، وتحسب كالآتي:

(النقدية في خزينة المصرف/ الودائع تحت الطلب) $100 \times$

— كفاية راس المال:

- معدل كفاية حقوق الملكية = حقوق الملكية / اجمالي الأصول
- معدل قدرة البنك على رد الودائع = حقوق الملكية / اجمالي الودائع
- معدل الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الأصول
- نسبة هامش الأمان = حقوق الملكية / ادونات الخزينة × أوراق مالية مضمومة + سلفيات
- مؤشرات الكفاءة:

تهتم بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية البنك

— نسبة الكفاءة = مجموع المصارف التشغيلية / مجموع الإيرادات التشغيلية

المطلب الثالث: تقييم المخاطر

تعريف تقييم المخاطر 1.

تعرف على انها المخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم البنوك والتي تنتج عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة واشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بين الأطراف ذات صلة.¹

مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: 2.

تتمثل هذا هذه المؤشرات فيما يلي:²

— قياس المخاطر الائتمانية: من اهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية لذا فتحديدها وقياسها يساعد البنك على ادارتها

¹ جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية، أطروحة ماستر، علوم التسيير، جامعي 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024، ص 20

² جواني صونيا، مرجع سابق، ص 41- 48

الجدول الاتي يمثل نسب المخاطر الائتمانية

معناها	النسبة
تقيس هذه النسبة كفاءة الأصول وفشل القروض كنسبة مئوية من اجمالي محفظة قروض البنك، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على مخاطر أكبر	نسبة القروض غير عاملة/ اجمالي القروض
تبين هذه النسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسارة القروض المحتملة والناجمة من عدم السداد، كلما ارتفعت زادت درجة تحوط البنك لمواجهة المخاطر وبذلك تقل المخاطر المرتبطة بها	نسبة مخصص خسارة القروض/ اجمالي القروض
كلما ارتفعت قيمة البسط ممثلة في الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة مقارنة بالمقام دل ذلك على ارتفاع خطورة المحفظة	نسبة صافي الديون المعدومة/ اجمالي القروض
طريقة لحساب النسبة السابقة التي كانت مصاحبة لقروض البنك تدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي	نسبة صافي المعدومة/ متوسط القروض
تبين القروض التي انخفضت دفعاتها بشكل واضح فتوقف البنك عن احتساب فوائدها كدخل، هذه النسبة تقص الخسارة المحتملة للقروض مستقبلا	نسبة القروض غير المستحقة/ اجمالي القروض
تبين هذه النسبة درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة	نسبة مخصص خسائر القروض/ حقوق الملكية

نسبة احتياطي خسارة القروض/ اجمالي محفظة القروض	تبين مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشك او المشاكل في القروض كلما كانت النسبة أكبر من 3 دل ذلك على ان إدارة البنك متحفظة او هذا ضعف محفظة القروض
نسبة احتياطي خسارة القروض/ القروض التي تمت هيكلتها	يتم استخدامها للتنبؤ بالمستقبل وتدل على احتفاظ البنك باحتياطياتها لمواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها
نسبة مخصص خسارة القروض/ متوسط القروض	يعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة الى حجم هذه المحفظة
نسبة الأصول غير عاملة/ اجمالي القروض	يقصد بها هي التي لا تولد عوائد او التي تولد عوائد قليلة وتضخم قروض غير مستحقة والمجدولة وتدل زيادتها على ان البنك سيواجه مشاكل
نسبة احتياطي خسائر القروض/ متوسط القروض	تدل على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطية الديون المشكوك في تحصيلها، كلما وصلت درجة لأكثر من 4 فإن المحلل الكفو يدرك ان إدارة البنك متحفظة جدا او المحفظة تتكون من قروض غير منتجة
نسبة احتياطي خسائر القروض/ القروض غير عاملة	يجب ان تكون أكبر من 1 حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض القروض غير عاملة بهامش كبير
نسبة القروض قصيرة الاجل/ اجمالي الاصول	يشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك لأنها تعكس زيادة القروض قصيرة الاجل التي يجب على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها في مواعدها المحددة

—— قياس مخاطر السيولة:

معناها	النسبة
تتراوح ما بين 20 بالمئة و 30 بالمئة، تشمل الأصول النقدية شديدة السيولة	الأصول النقدية شديدة السيولة/ اجمالي الأصول
تتراوح ما بين 30 بالمئة و 45 بالمئة كلما ارتفعت دل ذلك على قدرة البنك على الحفاظ على ثقة المودعين فيه	الأصول النقدية شديدة السيولة/ اجمالي الودائع
تعكس قدرة البنك على تمويل القروض عن طريق ودائع العملاء والأموال المقرضة من بنوك أخرى حيث تكون اقل من 70 بالمئة	القروض/ الودائع+ الأموال المقرضة
كلما ارتفعت دل ذلك على سيولة اقل او عدم تنويع في أصول البنك، تكون اقل من 60 بالمئة	القروض/ اجمالي المخاطر

—— نسب قياس مخاطر معدل الفائدة

معناها	النسب
الأصول الحساسة هي القروض والاستثمارات في المحافظ المالية والخصوم الحساسة تتمثل في الودائع والأسهم والسندات، تقيس حساسية البنك لتغير معدل الفائدة وبالتالي مستوى الخطر المحيط به، النسبة=1 كلما ابتعدت زاد الخطر	الأصول الحساسة لمعدل الفائدة/ الخصوم الحساسة لمعدل الفائدة

مدى استحقاق الأصول الحساسة/ مدى استحقاق الخصوم الحساسة	مشتقة من النسبة السابقة كلما كانت مدة استحقاق أصول حساسة أكبر من الخصوم يعرض البنك لخطر التمويل والعكس يدفع البنك الى إعادة استثمار الودائع بمعدل مختلف
الودائع غير مغطاة (غير مؤمنة) / اجمالي الودائع	الودائع غير مغطاة هي غير مؤمنة بغطاء السيولة لمواجهة حالات السحب المفاجئ، وهي تكون أكثر حساسية لتغير معدل الفائدة، النسبة محصورة ما بين 0 و 1 حسب نسبة سيولة البنك

— نسب قياس سعر الصرف:

— مخاطر سعر الصرف = المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية، او

اجمالي المراكز المفتوحة (المشتقات المالية) / القاعدة الرأسمالية

كما يمكن قياس مخاطر سعر الصرف ب:

القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية لحقوق الملكية

القيمة الدفترية = رأس مال مدفوع + الأرباح غير موزعة + الاحتياطات

القيمة السوقية = الأسهم المتداولة × السعر السوقي للسهم الواحد

يجب الا تتجاوز القيمة الدفترية القيمة السوقية أي يجب النسبة السابقة الا تتجاوز 1 كلما كانت أصغر أعطت مؤشرا إيجابيا عن وضع البنك

— قياس مخاطر عدم الملاءة

مخاطر عدم الملاءة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

تقيس النسبة مدى إمكانية راس المال الممتلك (حقوق الملكية) في تغطية الأصول التي تكون مخاطرها مرتفعة والتي تشمل الأوراق التجارية المخصومة والقروض.

كلما زادت النسبة كلما كان ذلك أفضل للبنك وكلما قلت كانت مواجهة كاملة لخطر الملاءة.

المطلب الرابع: منح الائتمان

تعريف منح الائتمان: 1.

هو عبارة عن الأمان أو الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين، كما يعرف على انه تسليم النقود البضائع أو خدمات الآن مقابل وعد بالدفع مستقبلاً.¹

مؤشرات منح الائتمان: 2.

تتمثل هذه المؤشرات في النسب التالية:²

معناها	النسب
تقيس قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل	I نسبة السيولة — نسبة السيولة الجارية = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة
تحدد مدى استخدام البنك أموال المودعين في الاقراض	— نسبة القروض الى الودائع = اجمالي القروض/ اجمالي الودائع

¹ احمد ميلي سمية، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 254

² قاسم محسن البيطي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، دار الفكر، لبنان، 2011، ص 42

2 نسب جودة الأصول — نسبة القروض غير المنتظمة = القروض غير المنتظمة / اجمالي القروض — نسبة تغطية القروض المتعثرة = مخصصات / القروض المتعثرة	تقيس نسبة القروض المتعثرة من اجمالي القروض تقيس مدى تغطية القروض الشكوك في تحصيلها
3 نسب الربحية — العائد على الأصول = صافي الدخل / اجمالي الأصول — العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية	يوضح مدى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من اصوله يبين ربحية البنك لمساهمييه
4 نسب الرافعة المالية والمخاطر — نسب الرافعة المالية = اجمالي الأصول / حقوق الملكية — نسب المخاطر الائتمانية = اجمالي القروض / اجمالي الاصول	تحديد مدى اعتماد البنك على الديون في تمويل أنشطتها تقيس مستوى المخاطر التي يتحملها البنك بسبب الاقراض

خاتمة

يعد التحليل المالي الأداة الأساسية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حيث يعتمد على مؤشرات النسب المالية لتدعيم عملية اتخاذ قرارات استثمارية سليمة من خلال تحليل القوائم المالية بمستوياتها المختلفة يمكن للبنوك تحسين كفاءة إدارتها المالية وتقليل المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين لذا فإن الاهتمام بتحليل القوائم المالية يعد ضرورة لضمان استدامة الأداء المالي ونجاح العمليات المصرفية.

قائمة المراجع:

- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الاثراء والمكتبة الجامعية الشارقة، الأردن، 2009.
- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، أردن، 2011.
- مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسير للنشر والتوزيع، أردن، 2009.
- عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار الاعصار العلمي لنشر، أردن، 2016.
- محمد عبد الله، المحاسبة المالية النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، 2023.
- علي عباس، الإدارة المالية، دار الاثراء للتوزيع والنشر، الأردن، 2008.
- ايمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
- قاسم محسن البيطي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، دار الفكر، لبنان، 2011.
- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، الطبعة 2 دار المريخ للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- حسين حميد، نور عبد الرزاق، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 19، 2015.

احمد ميلي سمية، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك

جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية، أطروحة
ماستر، علوم التسيير، جامعي 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.

مزعاش سهى، محددات التعثر المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، العلوم المالية
والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2022.

نعمان محمول، تقييم الأداء المالي للبنوك، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مخبر اقتصاد
المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، الجزائر، 2018-2013.